

مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة 1535

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، 26 شباط/فبراير 2020، الساعة 09/45

الرئيس: السيد كارلوس ماريو فورادوري (الأرجنتين)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-04730(A)



* 2 0 0 4 7 3 0 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة 1535 من جلسات مؤتمر نزع السلاح. صاحبات وأصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أود في بداية جلسة هذا الصباح إعطاء الكلمة للولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية لأتهما البلدان اللذان كانا مدرجين في قائمة المتكلمين في نهاية الجلسة العامة بالأمس، لكننا لم نتمكن من الاستماع إلى وفديهما بسبب مشكلة تقنية في الصوت. وبعد أن يمارس هذان البلدان حقهما في الرد، سنواصل الاستماع إلى بيانات متكلمين رفيعي المستوى من سلوفينيا، وجنوب أفريقيا، وفرنزويلا، والسودان. وأعتزم بعد ذلك أن أتيح لممثل إندونيسيا إعادة قراءة البيان الذي أدلى به بالأمس، ولم نتمكن من سماعه كاملاً بسبب المشكلة التقنية السالفة الذكر. وفي الأخير، سأعطي الكلمة لأي وفد يرغب في ممارسة حق الرد. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة باومان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. هل لي أن أطلب تأخير كلمتي قليلاً لأن نائبة الممثل الدائم لبلدي ستتأخر بعض الشيء؟ وجبذاً لو يأخذ المندوب الآخر الكلمة أولاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نعم. أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر.

السيد أزاوي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، وصباح الخير لجميع الزميلات والزملاء. سيدي الرئيس، على الرغم من أنه ليس من عاداتنا فتح سجلات مع أولئك الذين اعتادوا تكرار ادعاءات سخيفة على إيران كالببغاوات، أود تذكير الجميع بأن إيران ليست من يراكم الأسلحة الجميلة. إيران تخضع لحظر على الأسلحة منذ عقد من الزمن، وهي تستخدم أموالها لأشياء أكثر أهمية من شراء الأسلحة الجميلة لقتل الأبرياء في البلدان المجاورة ومن دعم الجماعات المتطرفة والإرهابية.

ينبغي تذكير الوزير السعودي بأن إيران ليست البلد الذي ما فتى يذبح المدنيين اليمنيين الأبرياء منذ خمس سنوات. وإيران ليست البلد الذي يصدر أيديولوجية متطرفة، أو يعيث فساداً في بلدان أخرى، أو يتخذ رؤساء وزراء بلدان أخرى رهائن لديه. فينبغي للسعوديين إدراك أننا كنا وسنبقى جيراناً، واحترام مبدأ حسن الجوار. فلوهم الآخرين عن أخطائكم وشروكم لن يحل مشكلتكم. فإن فشلتكم في تحطيم إرادة الشعب اليمني طوال خمس سنوات من القتل الوحشي والتجوع، ليس لكم أن تلوموا إيران. فلا تحولوا تعاطفنا مع الأطفال الأبرياء الذين قتلتهم التكم الحربية وشوهمهم ذريعة لفشلكم. والأمر الآخر هو أن قوتكم وإمكاناتكم لا تعطيك الحق في قتل أخواتكم وإخوانكم الفقراء الأبرياء جُبناً لإثبات تفوقكم.

سيدي الرئيس، ثمة قلق بالغ إزاء عدم التوازن بين البرنامج النووي الطموح للمملكة العربية السعودية والتزامها الدولي بعدم الانتشار. فالمملكة العربية السعودية لا تزال ترفض التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس INFCIRC/153؛ وترفض كذلك السماح للوكالة بإجراء عمليات التفتيش، وتقديم بيانات كاملة عن أنشطتها النووية. وما يثير القلق أكثر هو التصريح الرسمي لولي العهد وأفراد آخرين من العائلة المالكة السعودية بأنهم قد يهتمون بالحصول على أسلحة نووية في وقت ما مستقبلاً. يجب على المملكة العربية السعودية أن تحصل على ثقة العالم في الطابع السلمي لبرنامجها النووي، عن طريق تقيدها التام بمعايير والتزامات عدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحليلها بشكل لا لبس فيه عن خيار حياة الأسلحة النووية. شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر. أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة.

السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. آسف لتأخري هذا الصباح، وأشكرك على إعطائي الكلمة مرة أخرى. سأكرر بياني الذي ألقته بالأمس وأمل إلقاءه كاملاً اليوم. وإنني لأقدر فرصة عرضه من جديد.

أخذ وفدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على بيان الاتحاد الروسي المضلل والمتهب، الذي لم يعترف، مرة أخرى، بأي مسؤولية عن زوال اتفاقات مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ويوجه كل اللوم على مصائب العالم إلى دولة واحدة. لكن، ليت العالم بهذه البساطة.

سيدي الرئيس، قبل أن تتهم روسيا أي أحد بانتهاج سياسة خارجية عدوانية وأنانية، لربما كان على روسيا أن تسأل جارتها أوكرانيا عن رأيها في سياسة روسيا الخارجية التي يُزعم أنها غير عدوانية. دعوني أقولها بكل وضوح: لن تكون الولايات المتحدة الطرف الوحيد الذي يمثل لأي معاهدة سواء تعلق الأمر بمعاهدة منع القذائف المضادة للقذائف التسيارية، أو معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أو خطة العمل الشاملة المشتركة، أو المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ولن أكرر على مسامع من في هذه القاعة الانتهاكات الروسية العديدة والفظيعة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، لكنني أقول، وأرجو أن تصغوا إلى ما يلي: لن ترم الولايات المتحدة أي معاهدة أو تمدها أو تجدها ما لم يلتزم بها جميع الأطراف بطريقة يمكن التحقق منها، وما لم يحترمها جميع الأطراف بنفس القدر. ولكي يكون لمعاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة الحد الأدنى من المصادقية، يجب على جميع الأطراف امتثالها بالكامل. أما عن وجود بيئة أمنية ما فتئت تتغير، ومواصلة كل من روسيا والصين تطوير وبناء ترسانتيهما النوويتين، فلن تتصدى أي معاهدة بفعالية لهذه التحديات الأمنية المتنامية، وسيكون من قبيل قصر النظر، وانعدام حس المسؤولية في أفضل الأحوال، إذا لم تكن روسيا والصين طرفين في أي معاهدة أمنية جديدة. فالولايات المتحدة لن تلحق الضرر بأمنها القومي خدمة لمصالح روسيا والصين. وفي أعقاب الاجتماع الناجح الذي عقده في لندن الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، والذي أعقبه هنا ما اعتبره جزءاً رفيع المستوى كان بناءً للغاية هذا الأسبوع، تشعر الولايات المتحدة بصراحة بخيبة أمل كبيرة لأن الاتحاد الروسي أدلى ببيان وقح واتخذ موقفاً دفاعياً، وألقى باللوم على الجميع ما عدا روسيا، وهي من يستحق اللوم. ولن يكون بمقدورنا إعادة بناء الثقة والتطلع إلى بيئة أمنية جديدة متعددة الأقطاب ما لم تصبح روسيا على استعداد لقبول دورها في الامتثال لهذه المعاهدات التي تستमित في ادعاء أنها تحترمها. ولربما تجد روسيا حينها رداً على تلك المقترحات السخية التي تدعي أنها تنتظرها.

سيدي الرئيس، إننا نتطلع إلى ما هو آت. ويجب علينا جميعاً أن نكون واقعيين بشأن البيئة الاستراتيجية الأمنية الراهنة، وأن نظور حلولاً جديدة ومبدعة - كما فعل من سبقونا بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية - وأن نتناول التحديات التي تواجهنا اليوم كما هي، وليس كما نتذكرها، أو كما نتمنى أن تكون. وتحقيقاً لذلك الهدف، تعرب الولايات المتحدة عن استعدادها ورغبتها في دعوة روسيا والصين إلى المشاركة في مناقشة حقيقية ومجدية لتحديد الأسلحة قد حان وقتها. وهذه دعوة لا نزال، نحن أيضاً، ننتظر رداً عليها.

أما بالنسبة لإيران، فلا يزال هدفنا، الذي ما فتئنا نعلنه، هو التوصل إلى اتفاق يعالج بطريقة شاملة جميع التهديدات التي تشكلها إيران، بما فيها أنشطتها الإقليمية التي تزعزع الاستقرار، وتطويرها القذائف التسيارية ونشرها إياها، وبرنامجهما النووي. وأي اتفاق لا يتناول جميع قدراتها لن يحقق أكثر من عرقلة أنشطتها وطموحاتها النووية لفترة وجيزة. وتوخياً لهذا الهدف، يجب أن تكون إيران مستعدة للتصرف تصرف البلدان العادية، وأن تغير سلوكها الخبيث، وتتخذ خطوات دائمة لإثبات أن برنامجها النووي سلمي، وأنه سيبقى كذلك دائماً. ومن دواعي الأسف أن إيران ظلت تقابل دبلوماسيتنا بالعنف في الوقت الذي قال فيه رئيس بلدي إننا منفتحون على اتباع السبل الدبلوماسية مع إيران.

سيدي الرئيس، سأستعير عبارات نائب وزير الخارجية الإيراني بالأمس لكي أقول إن الإيرانيين هم وحدهم من "ينتهك بشكل منهجي" أي شيء. فالذنب في توقف خطة العمل الشاملة المشتركة، واستمرار خضوع إيران للعقوبات، ذنب إيران وحدها. وعلى غرار روسيا، لربما ينبغي لإيران أن تكف عن إلقاء اللوم على الغير وأن تتحمل مسؤولية أفعالها وعواقبها. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة. نواصل الآن الجزء الرفيع المستوى. واسمحوا لي، في هذه المرحلة، بتعليق جلستنا للترحيب بضيفنا الموقر الأول، معالي نائب وزير الشؤون الخارجية لسيلوفينيا، السيد ماتي مارن.

عُُلِّقت الجلسة فترةً وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة. الزميلات والزملاء الموقرون، سيداتي وسادتي، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر الأول في هذا اليوم، نائب وزير خارجية سلوفينيا، معالي السيد ماتي مارن. شكراً، يا صاحب المعالي، على تفضلك بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك.

السيد مارن (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، صاحبات وأصحاب المعالي، سيداتي وسادتي، أسمح لي يا سعادة السفير فورادوري، أن أهنئك على توليك مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود الإعراب عن دعم بلدي الكامل لما تبذله من جهود في سبيل توجيه أعمال المؤتمر بفعالية.

سيدي الرئيس، تشاطر سلوفينيا الأمين العام للأمم المتحدة قلقه إزاء التآكل التدريجي لصكوكنا المتعلقة بنزع السلاح. ففي العام الماضي، شهدنا نهاية معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والإضعاف التدريجي لخطة العمل الشاملة المشتركة، والشكوك التي تلوح في الأفق بشأن تمديد العمل بالمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

لقد أعربنا مراراً عن قلقنا بشأن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة واختزال إيران التزاماتها. ونرى أن الاتفاق النووي جزءاً حيوي من الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي ومن الضرورة الحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، أحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة دون إبطاء، وأدعو جميع الأطراف إلى بذل جهود جادة لمواصلة تنفيذ هذا الاتفاق الدولي الهام. وأود أيضاً مرة أخرى الإعراب عن دعم بلدي الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها المهني والحامد الجاري للتحقق من تنفيذ الاتفاق النووي ورصده.

ومع ذلك، يظل بلدي مقتنعاً بأن بالإمكان الرجوع عن هذا الاتجاه السلبي في تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. فمن شأن تمديد العمل بالمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية أن يكون بداية ممتازة. وإننا نعلق أهمية قصوى على تمديد سريان هذه المعاهدة، ونشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى إجراء تخفيضات إضافية لترسانتيهما.

سيدي الرئيس، أنا على ثقة في أن النظام الدولي القائم على القواعد، وتعددية الأطراف ركيزته، في صميم مصالحنا المشتركة. وترى سلوفينيا أن المؤتمر أحد المنتديات الرئيسية لنزع السلاح، وأن له القدرة على الحفاظ على العمليات الدولية الفعالة لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار القائمة على المعاهدات والنهوض بها. ومن الحيوي في هذا الصدد ضمان بدء العمل الموضوعي للمؤتمر. وإضافة إلى ذلك، تؤيد سلوفينيا مراجعة عاجلةً لأساليب عمل المؤتمر.

ونحن على اقتناع بأن المشاركة الكاملة للبلدان التي تنتظر الانضمام إلى المؤتمر، بما فيها بلدي، ستعطي زخماً جديداً لعمل المؤتمر. وفي هذا السياق، تؤيد بشدة الاقتراح الداعي إلى تعيين جهة تسويق لاستكشاف المسائل ذات الصلة بزيادة عدد أعضاء المؤتمر. ويساورنا قلق بالغ مع ذلك إزاء منع إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من المشاركة بصفة مراقب في أعمال المؤتمر في عام 2020.

وسينصب تركيزنا هذا العام على ضمان أن يتمخض مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عن نتائج إيجابية. فهذه المعاهدة تشكل، بالنسبة لسلوفينيا، حجر الزاوية في نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. فنحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الركائز الثلاث للمعاهدة لا يمكن أن يعزز بعضها بعضاً ما لم تُنفذ أحكامها بالكامل. ويتضمن هذا إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة، بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية في نهاية الأمر. ونعتقد أن تحقيق هذا الهدف النبيل ممكن باتباع نهج تدريجي يركز على اتخاذ خطوات محسوسة وتحقيق نتائج ملموسة.

وإذ تضع سلوفينيا هذا الأمر نصب عينها فإنها تدعو إلى التنفيذ الكامل لخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010، بما فيها الإجراء الذي يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية.

ولا شك في أن إحدى الخطوات الضرورية نحو عالم خال من الأسلحة النووية تتمثل أيضاً في فرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تدعو سلوفينيا جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى فعل ذلك، لا سيما الدول التي لا بد من تصديقها على المعاهدة لكي يتسنى إنفاذها.

وتؤيد سلوفينيا أيضاً الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية، وتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأود في الأخير، سيدي الرئيس، أن أؤكد لك أن سلوفينيا ستواصل تعزيز ودعم المساواة بين الجنسين في المنتدى الدولي. فنحن مقتنعون بأن مشاركة المرأة والرجل وقيادتهما على قدم المساواة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح أمران حيويان لدوام السلام والأمن. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مارن على بيانه. وسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة فترة وجيزة لمرافقة معالي نائب الوزير إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة. صاحبات وأصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أود الترحيب بحرارة بضيفنا الموقر نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون لجمهورية جنوب أفريقيا، معالي السيد ألفين بوتس. شكراً يا صاحب المعالي على تفضلك بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. والكلمة لك.

السيد بوتس (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذه الهيئة الموقرة.

صاحبات وأصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، نحتفل خلال عام 2020 بعدد من المعالم البارزة، بما فيها الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للأمم المتحدة، والأهم منها الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذكرى السنوية الخامسة والعشرون لتمديد العمل بها إلى أجل غير مسمى. ويصادف هذا العام أيضاً مرور 75 عاماً على أول مرة استخدمت فيها الأسلحة النووية وشوهدت عواقبها الكارثية.

سيدي الرئيس، لا بد من الإشارة إلى أن أول قرار اعتمدته الجمعية العامة في عام 1946 على الإطلاق كان الدعوة إلى إزالة الأسلحة الذرية من الترسانات الوطنية. وبناء على ذلك، عملنا على صياغة معاهدة عدم الانتشار، التي تؤكد ديباجتها "الدمار الذي تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة القيام، بالتالي، ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب". ولا تزال جنوب أفريقيا تعتبر معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فهذه المعاهدة تمثل اتفاقاً تاريخياً بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تعهدت بموجبها الأولى بإزالة أسلحتها النووية على أساس تعهد متبادل بالألا تسعى الثانية إلى الحصول على أسلحة نووية.

سيدي الرئيس، تعززت تدابير عدم الانتشار، لكن لم يتحقق بعد أي تقدم ملموس مماثل في مجال نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، تعتقد جنوب أفريقيا أنه ينبغي أن تقابل الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية جهوداً متزامنة معها لإزالة جميع الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وبالمثل، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء ما يبدو من استمرار عدم الاستعجال وعدم الجدية في تناول التعهدات الرسمية، لا سيما ما يتعلق منها بنزع السلاح النووي. ومما يثير المزيد من القلق المحاولات الرامية إلى إبطال أو إعادة تفسير تعهدات بنزع السلاح النووي التزم بها منذ مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديد العمل بها لعام 1995.

وتخفيضات الأسلحة، ولئن كانت هامة، لا تحل محل اتخاذ تدابير لنزع السلاح النووي تكون ملموسة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وتبين برامج التحديث الجارية، بما فيها تلك المتعلقة بنظم التنفيذ، أن بعض الدول لا يزال يرغب في الإبقاء على وسائل الدمار هذه إلى أجل غير مسمى، خلافاً للالتزامات القانونية وتعهداتها السياسية. وهذا يقوض اتفاق معاهدة عدم الانتشار، ومعايير عدم الانتشار التي أرسنها المعاهدة.

وباقتراب موعد انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام 2020، يتحتم علينا تقييم ما أُحرز من تقدم في تنفيذ جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار والالتزامات الرسمية التي تمّ التعهد بها في ذاك الصدد. وترى جنوب أفريقيا أن النقطة التي لا بد أن ينطلق منها مؤتمر الاستعراض هي التشديد مرة أخرى على الالتزام بشكل قاطع بنزع السلاح النووي، وبالمبادئ المنبثقة عن مؤتمرات الاستعراض السابقة، بما فيها مبادئ الشفافية واللا رجعة وقابلية التحقق منها، التي ينبغي أن تنطبق بدورها على جميع تدابير نزع السلاح النووي، وتخفيض الأسلحة النووية وتحديداتها. وينبغي ألا تفضي أي نتائج في المستقبل إلى التراجع عن الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها خلال مؤتمرات استعراض المؤتمر في أعوام 1995 و2000 و2010، أو إلى إعادة تفسيرها؛ فهي اتفاقات لا تزال صالحة وينبغي تنفيذها بالكامل. وسيكون إحراز تقدم ملموس بشأنها أساسياً بالنسبة لدورة استعراض المؤتمر في عام 2020. وينبغي ألا نتهاون بشأن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، وبشأن عدم التنفيذ الكامل للالتزامات بنزع السلاح الناشئة عن المادة السادسة. ويجب احترام أحكام معاهدة عدم الانتشار ونتائج مؤتمرات الاستعراض للحفاظ على استمرار حيوية هذا الصك القانوني الهام.

سيدي الرئيس، ما كانت معاهدة حظر الأسلحة النووية إلا جزءاً من عمل يقودنا نحو عالم خال من الأسلحة النووية. فهي تكمل صكوكاً دولية أخرى بإسهامها في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار، وفي بلوغ أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومختلف المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، مثل معاهدة بليندابا التي تحظر الأسلحة النووية في أفريقيا. وتتيح معاهدة حظر الأسلحة النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية أو لتلك التي تستضيف هذه الأسلحة على أراضيها، مسارات مختلفة للانضمام إليها، عندما تكون مستعدة لذلك، من خلال

عملية لنزع السلاح النووي تكون محدودة زمنياً، وقابلة للتحقق منها، ولا رجعة فيها. ولا تحدد المعاهدة جميع تفاصيل هذه العملية، وإنما تتيح إجراء مزيد من المفاوضات بشأن هذه الترتيبات التي يُتفق عليها عندما تصبح الدول المعنية على استعداد للانضمام إلى المعاهدة. ومع أن أبواب الانضمام إلى المعاهدة ظلت مفتوحة دائماً، اختار البعض التخلي عن دور القيادة وعدم المشاركة فيها. غير أن هذه المعاهدة قد صيغت بطريقة تراعي احتياجاته، واستشرفت ما سيطلبه عندما ينضم إليها.

ونظرت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الآليات الدولية المناسبة المصممة لمعالجة مشاكل نزع السلاح. ووفقاً لذلك، نجد أنفسنا اليوم أمام مؤتمر نزع السلاح، الذي أنشئ بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المتاح للمجتمع الدولي بأسره للتفاوض بشأن نزع السلاح. ومن المؤسف أنه على الرغم من أن لدينا هيئة مكلفة بالتفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح، لم تنجز هذه الهيئة ولايتها الأساسية مدة 24 عاماً.

وترى جنوب أفريقيا أن عدة بنود مدرجة على جدول أعمال المؤتمر جاهزة حالياً للتفاوض بشأنها، ومن جملتها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومعاهدة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتدابير فعالة أخرى لتحقيق نزع السلاح النووي. وقد أظهرت أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بهذه المسائل في مناقشاتها وفي تقاريرها أنها تميل بالتأكيد إلى التفاوض بشأنها. ولهذا السبب، ليس ثمة ما يحول دون طرح أي من هذه المسائل أو جميعها للتفاوض في المؤتمر، لا سيما بالنظر إلى ما ينطوي عليه كل مجال من هذه المجالات من تعقيدات قد يستغرق حلها بعض الوقت. ولا تعتقد جنوب أفريقيا أن إبرام صكوك من هذا النوع قد يعرض بأي حال من الأحوال تدابير ومصالح الأمن القومي لأي دولة للخطر. بل إن من شأن المعايير الجديدة في هذه المجالات أن تفضي، على العكس من ذلك، إلى تعزيز السلام والأمن دولياً وإقليمياً. أضف إلى ذلك أن مجرد التفاوض قد يساعد على إعادة بناء الثقة بين الدول، وهي ثقة نرى أننا في أمس الحاجة إليها.

ولئن كنا نأسف لعدم تمكن المؤتمر من الوفاء بولايته على مدى السنوات الـ 24 الماضية، فإن الأمل يحدونا في أن تستمر الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق للآراء بشأن برنامج عمل والشروع في مفاوضات. ولا نشك البتة في أن هذا الأمر سيقضي من جميع أعضاء المؤتمر مزيداً من المرونة والإرادة لتجاوز المصالح الضيقة. وفي الوقت نفسه، يجب التحذير من منح المؤتمر ولاية تداولية، بدلاً من ولاية تفاوضية، مع الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ميّزت بوضوح بين آلية التداول وآلية التفاوض. وتسهم إعادة تفسير الاتفاقات السابقة، مثل الوثيقة الختامية، في المآزق الذي وصل إليه المؤتمر بسبب ما يبيده الأعضاء من تصلّب إزاء قيام المؤتمر بولايته وفقاً لما جاء في الوثيقة الختامية.

وفي الختام، سيدي الرئيس، واستشهداً بما قاله ذات مرة رئيس الأساقفة ديزموند توتو، الحائز على جائزة نوبل، "ليس نزع السلاح خياراً تتخذه الحكومات أو تتجاهله، بل هو واجب أخلاقي تدين به لمواطنيها وللبشرية جمعاء. يجب علينا ألا ننتظر هيروشيما أو ناغازاكي أخرى قبل أن نحشد في نهاية المطاف الإرادة السياسية لإزالة هذه الأسلحة من الترسانات العالمية". ويجب أن تحفز العواقب الكارثية التي يجربها استخدام الأسلحة النووية على الإنسانية جهود نزع السلاح، وأن تجعل استخدام هذه الأسلحة من المستحيلات. ويتعين احترام مصداقية الهيئات المتعددة الأطراف وقدرسية الاتفاقات والالتزامات المنبثقة عن العمليات المتعددة الأطراف وحمايتها حفاظاً على هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة الأسلحة النووية على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ ومع ذلك، يجب علينا جميعاً أن نؤدي دورنا توكيماً لهدفنا المشترك. وبناء على ذلك، يكون لزاماً على جميع الدول أن تشارك، دون مزيد من التأخير، في عملية مفاوضات عاجلة تفضي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً يا صاحب السعادة على بيانك. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة فترة وجيزة لمرافقة معالي السيد بوتس إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن استئناف الجلسة. صاحبات وأصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر التالي، نائب وزير القوى الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، المكلف بشؤون تعددية الأطراف، معالي السيد ألكسندر يانيس. شكراً، يا صاحب المعالي، على تفضلك بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. والكلمة لك.

السيد يانيس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. وتحياتي إلى جميع المندوبات والمندوبين والزميلات والزملاء الدبلوماسيين الحاضرين هنا. تهنئ جمهورية فنزويلا البوليفارية جمهورية الأرجنتين على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام 2020.

إن انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2020 فرصة لتقييم حالة تنفيذ الالتزامات السياسية والقانونية التي تعهدت بها الدول فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي اعتمدها فنزويلا بحزم وتصميم، هي الصك العام الملزم قانوناً لتحديد الأسلحة، الذي انضم إليه أكبر عدد من الدول. وسبق أن وجهت حركة بلدان عدم الانحياز نداءات قوية للوفاء بالتزاماته.

وفنزويلا، بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية تنتهج دبلوماسية سلمية قائمة على المثل البوليفارية، تدعو إلى تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة التي تتعهد الدول الأطراف بمقتضاها بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي، ونزع السلاح النووي، وبشأن معاهدة لنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وتعترف المعاهدة بالصلة الجوهرية بين عدم الانتشار ونزع السلاح العام الكامل. ونحن نرحب بالجهود الرامية إلى إزالة جميع الأسلحة النووية - وهو التزام تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبالتوازي مع انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، من واجب مؤتمر نزع السلاح في عام 2020 أن يمهّد الطريق إلى عالم خال من تهديد الأسلحة النووية، تمشياً مع المادة السادسة من المعاهدة.

وهذا ما لن يتسنى إلا إذا توفرت لدى الدول الإرادة السياسية الغالبة للاعتراف بأولويات نزع السلاح، وللتفاوض والوفاء فعلياً بالتزاماتها. ويتعين على مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار العمل في هذا الاتجاه. ويجب ألا تكبح البيئة الأمنية تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وفنزويلا مقتنعة بأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، مقرونة بتكثيف التدابير الرامية إلى استعادة الثقة وتعزيزها، أمور قد تساعد على تخفيف التوترات القائمة. وتمس الحاجة، الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى الاستفادة إلى أبعد الحدود من الإمكانيات التي توفرها آلية نزع السلاح بكامل نطاقها وقدراتها.

لقد شدد جميع المتكلمين والمتكلمين الذين سبقوني على أهمية هذا المؤتمر وطبيعته الفريدة، بصفته الهيئة الوحيدة المكلفة بولاية محددة للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح الملزمة قانوناً. وللمؤتمر ما يكفي من الإمكانيات للمضي قدماً وعلى الفور في هذا الاتجاه. ولا بد من الشروع في مفاوضات بشأن صكوك ملزمة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وسن أحكام محددة فيها تنص على التحقق من مخزونات هذه الأسلحة، وعلى منع حدوث سباق تسلح محتمل في الفضاء الخارجي، وإتاحة ضمانات الأمن السلبية.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية نزع السلاح العام وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ وعليه فإنها تدعو المؤتمر إلى إحياء مهمته بأن يعتمد فوراً برنامج عمل شامل ومتوازن يتضمن الأولويات ذات الصلة بنزع السلاح. ومن الواضح أن السبب في الطريق المسدود الذي وصل إليه هذا المؤتمر - والذي دام أكثر من 20 عاماً - لا يرجع إلى أوجه قصور في أساليب عمله أو نظامه الداخلي. فالأدلة تشير إلى أن المؤتمر لم يحرز أي تقدم نحو الوفاء بولايته في السنوات الأخيرة لأن أحد الوفود، مدفوعاً بنوايا نابعة من الشعور بالتفوق، قد رهن التفاوض على وثائق ملزمة قانوناً باستعراض أساليب عمل المؤتمر. مع أنه تمّ تصور اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية بنجاح وفقاً لهذه القواعد ذاتها.

ولا شيء يستطيع أن يكفل للبشرية البقاء سوى إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. وإن فنزويلا تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل. وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن هذه الأسلحة تتعارض مع وجود الإنسان ومحياءه على كوكبنا. وهي تساند أي تدبير إقليمي من شأنه الإسهام في إيجاد التزام عالمي متعدد الأطراف بنزع السلاح.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية، كما هو منصوص عليه في معاهدة تلاتيلولكو لعام 1967، التي أُعلن عنها في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا، كوبا، في عام 2014. فقد تعهد رؤساء الدول والحكومات الحاضرون في مؤتمر القمة هذا بعدم السماح بأي تكديس للأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار المماثلة، أو إفساح أي مجال لذلك. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية وسيلة فعالة لتأكيد فكرة فرض حظر عالمي على هذه الأسلحة.

وتدعو فنزويلا جميع المناطق إلى بذل جهود ملؤها العزم لأجل إبراز هذه القيمة الدولية الأساسية، وإلى شجب أي محاولة لتعزير أو تيسير أي شكل من أشكال تكديس الأسلحة بقوة. وندعو إلى إزالة الأسلحة النووية والتخلي عن دورها في العقائد الدفاعية الاستراتيجية والسياسات الأمنية والاستراتيجيات العسكرية. فلم يعد ثمة مجال للإبقاء على مفهوم الأمن القائم على تعزيز وتطوير التحالفات العسكرية المبنية على الردع النووي والتهديد باستخدام الأسلحة النووية.

ومن المثير للجزع أنه يجري إنشاء قواعد عسكرية في دول غير حائزة للأسلحة النووية عن طريق إبرام اتفاقات ومعاهدات دفاع إقليمية؛ وهذا يعني أن تلك الدول ستجد نفسها مضطرة إلى التقيد بمبدأ الردع النووي الذي تتبناه الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإن فنزويلا تُثني على تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أعربت عن استعدادها لبذل جهود ملموسة بهدف تهيئة جو من الثقة والتعاون.

وعليه فإن بلدي يؤيد المقترح والمبادرات التي قدمتها روسيا والصين لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولأننا بلد محب للسلام، ندعو الدول إلى تأييد هذا المقترح بغية تفادي انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي. ففي عام 2017، اعتمد ثلثا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معاهدة حظر الأسلحة النووية، وفنزويلا من الأطراف فيها. وهذه المعاهدة تشكل خطوة إلى الأمام في نظام نزع السلاح النووي، والغاية منها الحفاظ على الجنس البشري.

ويخامر وفدي القلق إزاء السياسات التي تتبعها بعض القوى الإمبريالية التي تحاول، بممارسات أحادية، انتهاك سيادة الدول واستقلالها السياسي، وتقوض من ثم السلام والتنمية والتضامن الدولي. وهذه القوى تشن حرباً على بلدان نامية وتغزوها بقصد الاستيلاء على مواردها الطبيعية واستغلالها بلا رحمة. وإننا نجد أنفسنا في منعطف تاريخي صعب؛ فقوى الإمبريالية والإبادة الجماعية تتحدى تعددية الأطراف في سعيها إلى فرض هيمنتها، ولو كان ذلك بالقوة وبأعمال الحرب. وباتخاذها هذا الطريق، تُظهر هذه القوى ازدراءها الصارخ لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للقانون الدولي.

لقد بدأ عام 2020 بهجوم شنته دولة حائزة للأسلحة النووية على دولة غير حائزة لهذه الأسلحة. واغتيل خلاله اللواء سليمان، أحد القادة العسكريين الإيرانيين العظام وشخصية رئيسية في مكافحة الإرهاب، في انتهاكٍ لأبسط مبادئ القانون الدولي. وكانت هذه الفعلة مثلاً صارخاً على إرهاب الدولة أنشأت توترات إقليمية جديدة. وبالمثل، تعاني فنزويلا من تدابير قسرية وغير قانونية فرضتها عليها أحادياً حكومة الولايات المتحدة وتسببت في الموت والألم والمعاناة في صفوف الشعب الفنزويلي. وهذه التدابير تعادل جرائم في حق الإنسانية. ولهذا السبب، قدمت حكومة الرئيس نيكولاس مادورو شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونأمل في أن يدفع المسؤولون عن هذه الجرائم ثمن جرائمهم.

هذا المؤتمر هو المنتدى المناسب لتعزيز المبادرات التي تسهم في بناء توافق للآراء بشأن وضع صكوك ملزمة قانوناً ترمي إلى منع حدوث سباق للتسلح، وتفادي اندلاع حرب نووية، وحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وحظر نشر الأسلحة واستخدامها في الفضاء. وتؤكد فنزويلا مجدداً أهمية تعزيز تعددية الأطراف مبدأً أساسياً لمفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. ولهذا السبب، تؤكد فنزويلا مجدداً أهمية عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح. فهذه الهيئة أنسب منتدى لمتابعة الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى، بما فيها نزع السلاح النووي، الذي يمثل أولى الأولويات بالنسبة للمجتمع الدولي.

فلم يعد بوسع مؤتمر نزع السلاح تأخير البدء في عمله الموضوعي. فصلاحية هذا المنتدى، وحتى الفائدة المرجوة منه، تتوقفان على مدى إصرارنا إلى مباشرة هذه المهمة. وينبغي أن نبدأ بالتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله، وجدول زمني لأنشطته. ونحن على ثقة في أن المؤتمر سيتمكن في عام 2020 من إحراز تقدم نحو بناء توافق الآراء الذي يقتضيه ضمان السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد يانيس على بيانه. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة فترة وجيزة لمرافقة معالي نائب الوزير إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة. صاحبات وأصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أود الآن دعوة السفير القائم بالأعمال ونائب الممثل الدائم لجمهورية السودان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، سعادة السفير عثمان أبو فاطمة آدم محمد، إلى مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. شكراً يا صاحب السعادة على تفضلك بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. والكلمة لك.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، صاحبات وأصحاب السعادة، السيدات والسادة، اسمحوا لي في البداية بتهنئة الأرجنتين بتوليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب المؤتمر اليوم بصفتي رئيس اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

يصادف الأحد المقبل 1 آذار/مارس 2020 الذكرى السنوية الحادية والعشرين لبدء نفاذ هذا الصك وهو معلمة إنسانية لنزع السلاح. إحدى وعشرون سنة فترة طويلة، وقد حان من ثم الوقت لتتوقف ونقيّم حصيلة هذه الفترة.

وكما لاحظنا خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في أوسلو، تواصل حركة مكافحة الألغام الأرضية تقدمها نحو تحقيق أهدافها. وقد التزمت حتى الآن مائة وأربع وستون دولة التزاماً قوياً بإنهاء المعاناة والإصابات التي تسببها الألغام المضادة للأفراد.

ويعني إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد بطبيعة الحال أكثر من مجرد الحصول على قبول جميع دول العالم للاتفاقية. إذ يجب علينا أيضاً التأكد من تطهير جميع المناطق الملوثة، وتدمير جميع المخزونات، ومساعدة الضحايا. وقد أحرز تقدم كبير في هذه المجالات في السنوات العشرين الماضية، أي منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

سيدي الرئيس، لقد امتثلت الآن 31 دولة طرفاً لالتزاماتها بتحديد المناطق الملوثة، وتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة فيها. وإضافة إلى ذلك، أكدت إحدى الدول الأطراف، وهي شيلي، أنها ستنتهي من عملية إزالة الألغام في عام 2020.

وفيما يتعلق بتدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد، دمرت الدول الأطراف مجتمعة، منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ما يقرب من 53 مليون لغم من مخزونها.

وفيما يتعلق بمساعدة الضحايا، تعززت الصلة بين وعد الاتفاقية بمساعدة الناجين من الألغام الأرضية وبين إطار حقوق الإنسان ذي الصلة بطرق منها التفاعل مع الأطر القانونية المتصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومع قطاعات الصحة والتعليم والعمالة والتنمية.

وعلاوة على ذلك، ترأس أحد قادة هذه الحركة، وهو النرويج، أعمال المؤتمر الاستعراضي الرابع في العام الماضي، الذي تُوج باعتماد خطة عمل أوسلو (APLC/CONF/2019/5) التي ستستترشد بها الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية على مدى السنوات الخمس المقبلة.

سيدي الرئيس، اسمح لي باغتنام هذه الفرصة لمناشدة جميع أعضاء المؤتمر الذين لم ينضموا بعد إلى الاتفاقية أن يفعلوا في أقرب وقت ممكن. وإضافة إلى ذلك، أطلب إلى جميع الدول تحديد جهودها لتنفيذ الاتفاقية. وسأعمل عن كثب مع منظمات إقليمية في جميع أنحاء العالم لجعل الاتفاقية عالمية. وتوخياً لذلك الغرض، ستمهد مبادرة الاتحاد الأفريقي الأخيرة بعنوان "إسكات البنادق بحلول عام 2020" الطريق لي لإقامة علاقات عمل مع هذه المنظمة الهامة والناشطة بالحياة خلال فترة رئاستنا.

إن اتفاقيتنا هذه تاريخية، وإننا أحرزنا من التقدم الشيء الكثير، لكن لا يزال من الضروري فعل المزيد. فلنعمل معاً لأجل تحقيق هدفنا الجماعي وهو أقصى ما نصبو إليه، المتمثل في عالم خال من الألغام بحلول عام 2025.

سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي، اسمحوا لي بأن أدلي ببعض الملاحظات بشأن بلدي السودان. أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أعرب عن امتناننا لقبولكم طلب السودان الانضمام إلى المؤتمر بصفة مراقب. وفي الوقت الذي يرأس فيه السودان اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، تُعد هذه خطوة إلى الأمام ضمن جهود البلد الرامية إلى نزع السلاح. فالسودان يشارك في جهود نزع السلاح في منطقتنا، مثل التعاون الثنائي مع تشاد بشأن إزالة الألغام الأرضية في المناطق الحدودية. وإننا نعمل على وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق في وقت قريب جداً.

وربما تعلمون أن السودان قد شهد مؤخراً تحولاً سياسياً في أعقاب ثورة شعبية دعت إلى الحرية والسلام والعدالة. والحكومة الانتقالية التي أنشئت بعد ذلك عاقدة العزم على إجراء تغييرات إيجابية أساسية في البلد. فأطلقت عملية لصنع السلام على سبيل الأولوية بمشاركة جميع الجماعات المسلحة، وتم بالفعل التوقيع على بعض الاتفاقات بمضي تلك العملية قدماً.

وتعمل الحكومة الانتقالية على فتح ممرات إنسانية بواسطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيساعد هذا الجهد العديد من المناطق على تحقيق التطور والازدهار، وسيسمح لمن شردتهم الصراعات السابقة بالعودة إلى ديارهم بأمان.

فلنواصل عملنا الجماعي للاقترب أكثر من تحقيق غايتنا القصوى، بتسجيل أعداد أكبر، وبفضل التزام راسخ سنحافظ عليه حتى تُنجز المهمة. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر صاحب السعادة على بيانه. أرى أن سفير إندونيسيا الموقر قرّر عدم قراءة بيانه من الأمس مرة أخرى. صاحبات وأصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، هناك من يطلب الكلمة لممارسة حق الرد. والوفد التركي هو الأول في قائمتي. تفضل، سيدي.

السيد غونش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. بعد أن أصغيت إلى المسؤولين المرموقين الموقرين، وسمعت بعض تعليقاتهم بشأن مركز المراقب ومسألة زيادة عدد الأعضاء، أود ممارسة حقي في الرد كالتالي:

سيدي الرئيس، في الجلستين المعقودتين في 21 و28 كانون الثاني/يناير 2020، عرضنا بالتفصيل التعليل المنطقي الذي استندنا إليه فيما يتعلق بأحد طلبات الحصول على مركز مراقب، وزودنا الأمانة ببياناتنا لرفعها إلى الموقع الشبكي. وسيكون من دواعي سرورنا تزويد أي وفد مهتم بمزيد من المعلومات، كما ذكرنا من قبل.

أما فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح والعضوية فيه، فأود فقط الإشارة إلى مداخلات وفدي في هذه القاعة، سواء في جلسات المؤتمر الرسمية أو غير الرسمية. وبالطبع، لم يكن الوقت بعد لكي يتخذ المؤتمر إجراءً بشأن هذه المسألة لأنه لا يزال متعديراً عليه استئناف عمله الموضوعي وفقاً لولايته الأصلية، ويجد صعوبة في التوصل إلى توافق للآراء حتى بشأن مسائل بسيطة بسبب هيكله وعضويته الحاليين. ولك الشكر، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. والوفد الثاني ضمن قائمتي الذي يرغب في ممارسة حقه في الرد هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تفضل.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. استمعنا خلال الجزء الرفيع المستوى إلى وفود عديدة وهي تتحدث عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبعض هذه الوفود ربط هذه المسألة ببلدي وبلدان أخرى. ورأيي فيها هو أنه لو لم تطور الولايات المتحدة الأمريكية قط السلاح النووي، ولو لم تحُد عدة بلدان أخرى حدودها، لما خرجت المعاهدة إلى حيز الوجود. وإذا كان الأمر كذلك، فإني أتساءل عن ماذا كان عسانا أن نناقش في مؤتمر نزع السلاح اليوم، وكيف أن العالم كان سيكون مختلفاً وينعم بالسلام.

والمملكة المتحدة من البلدان التي أجرت تجارب نووية، وأصبحت دولة منتجة للأسلحة النووية بعد أن فعلت الولايات المتحدة الفعل نفسه. ومن غير المنطقي القول إن الأسلحة النووية للمملكة المتحدة احترازية أو رادعة، ولا تشكل أي تهديد للأمن العالمي، بينما الردع النووي لدى دول أخرى لأغراض الدفاع عن نفسها يشكل تحدياً خطيراً لعدم الانتشار النووي. لقد سمعنا مراراً البيان الرسمي للمملكة المتحدة بشأن التزامها الكامل بنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. فهل يعني ذلك أن المملكة المتحدة مستعدة لتفكيك جميع أسلحتها النووية ولقيادة الجهود العالمية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في العالم؟ أعتقد أن الجواب سيكون بلا. وإذا كان الأمر كذلك، يجدر بالمملكة المتحدة ألا توجه أصابع الاتهام إلى البلدان الأخرى التي تتخذ تدابير دفاعية لحماية أمنها الوطني من التهديدات الخارجية.

والملاحظات بشأن بلدي في البيانين اللذين أدلت بهما كل من إستونيا وسلوفينيا هذا الصباح لا تستحق أي رد. فهي ملاحظات تنبئ ببساطة عن جهلها السياسي بشبه الجزيرة الكورية، وأعتقد أنها تجلب العار لهما. وينبغي للبلدان الأوروبية أن تضع في اعتبارها أن الإشارة باستمرار إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتقوية نص خطاباتها لن تساعد على حل المشكلة. ومحاولاتها الضغط أكثر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تفضي إلا إلى زيادة تفاقم الوضع في شبه الجزيرة الكورية. ولا أعتقد أن أحداً يريد ذلك.

أما بالنسبة لليابان، فإنني لا أزال أعتقد أن الملاحظات التي أبداها ممثلو اليابان لا تخلو من مكر، وتتسم بالوقاحة أحياناً. فليس من صلاحيات اليابان الحديث عن حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن نفسها. فاليابان تتخذ مما تدّعيه تهديداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذريعةً للتعجيل بإعادة تسليح نفسها. وتعزيز قواتها العسكرية، بما في ذلك الإطلاق المتكرر لسواتل التجسس وخططها لإنشاء وحدة للدفاع الفضائي، يبرهن بوضوح على طموحها الشرير إلى تأمين هيمنتها العسكرية على آسيا؛ وفي هذا الأمر تهديد خطير للسلام والاستقرار في هذه المنطقة. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والوفد التالي الذي له حق الرد هو أوكرانيا. يا سعادة السفير.

السيد كليمينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة بعد توليك الرئاسة، اسمح لي بأن أقدم لك أحر التهاني على تولي مهامك، وأن أتمنى لك كل النجاح في هذا المسعى المليء بالتحديات.

وقبل الخوض في الموضوع، أود أيضاً اغتنام هذه الفرصة للإشادة بالرئاستين الجزائرية والأرجنتينية وبفريقيهما على جهودهما التي لم تكل ولم تمل في سبيل إنجاز فتح ما في مؤتمر نزع السلاح، مثلما يتبين من مجموعة الوثائق المحدثة التي وُزعت مؤخراً، والتي نجد أنها تشكل أساساً جيداً لمزيد من المناقشات.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ذكرت اسم بلدي بالأمس في سياق عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على تضامن بلده الثابت معنا. ومن جانبي، لا أجد بداً من الإشارة إلى أن رحي هذا العدوان لا تزال تدور. ففي الآونة الأخيرة، أي في 18 شباط/فبراير 2020، احتفلت قوات الاحتلال الروسية بالذكرى السنوية السادسة للعدوان المسلح على أوكرانيا، وبالذكرى السنوية الخامسة لمأساة ديبالتسيف بشنّها هجوماً بالمدفعية وهجوماً بقوات مُشاتها على مواقع أوكرانية في منطقة لوهانسك. واستخدمت قوات الاحتلال الروسية أسلحة تحظرها اتفاقات مينسك.

فأثبتت روسيا مرة أخرى أنها غير مستعدة للمشاركة البناءة وبجس نية في عملية السلام. وما ترتبته سلطات الاحتلال الروسية في الميدان من أعمال عدائية وعنّف واضح يومياً يعرض هذه العملية الهشة للخطر، ويحد بشكل كبير من سلامة وأمن السكان المدنيين الذين لا يزالون يعانون.

وأود التذكير هنا بأنه إلى حدود هذا اليوم، لا يزال حوالي 44 000 كيلومتر مربع - أو نحو 7 في المائة من أراضي أوكرانيا - تحت الاحتلال الأجنبي في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. وقد قُتل أكثر من 14 000 شخص وجرح أكثر من 27 000 شخص.

سيدي الرئيس، حضرات المندوبات والمندوبين، سبق أن وجهت الانتباه مراراً في هذه القاعة إلى عسكرة الاتحاد الروسي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي عسكرةً تدرجيجيةً تشكّل تهديداً، وهو ما أفضى إلى انتهاك مركز شبه جزيرة القرم باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وعلى هذا المنوال، يكتسي أهمية قصوى التنفيذ الصارم لقرار الجمعية العامة 74/17 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2019 (A/RES/74/17)، المعنون "مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أرووف".

ولن أمل أو أكل أبداً من تكرار الإشارة إلى التأثير السلبي على هيكل الأمن العالمي الذي سببه انتهاك الاتحاد الروسي بشكل صارخ لمذكورة بودابست، لا سيما في سياق المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة عام 2020.

وروسيا لم تنتهك مذكرة بودابست فحسب، بل إنها ما فتئت تنتهك بعدوانها على أوكرانيا أيضاً أحكام الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو ما يتناه بانتظام في المنابر المعنية، وقدمنا بيانات محدثة بشأنه. وقوّض انتهاك الاتحاد الروسي معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى الاستقرار الإقليمي والدولي إلى حد كبير. ولا يجوز لنا أن نغض الطرف؛ فهيتنا الموقرة لا تدور في فراغ. ويتعين علينا، ضمن جهودنا الرامية إلى تحديد العمل الموضوعي للمؤتمر، الاستمرار في الارتباط بما هو واقع، حتى ولو كان ذلك الواقع مزعجاً لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك يا صاحب السعادة على بيانك. والدولة العضو التالية التي طلبت حق الرد هي الصين. والكلمة لممثل الصين الموقر.

السيد جي زاويو (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً سيدي الرئيس. رداً على الملاحظة التي أدلت بها ممثلة الولايات المتحدة هذا الصباح ضمن حق الرد، أود أن أشير إلى وأن أشدد على أن وفد الولايات المتحدة قدّم أعذاراً لتخلي بلده عن معاهدات وانسحابه الانفرادي منها، ولا سيما لتخلصه من أغلال صكوك تحديد الأسلحة القائمة، وللانخراط بحرية في تطوير أسلحة استراتيجية. واتهاماته الصين مجرد ذريعة. والصين لن تقبل ذلك على الإطلاق، ولن ينخدع المجتمع الدولي بالافتراءات التي قدمتها الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، نحث الولايات المتحدة، بصفتها البلد الذي يمتلك أكبر ترسانة نووية، على تحمل مسؤوليتها الخاصة عن قيادة عملية نزع السلاح النووي بنزاهة، وعلى الاستجابة للمقترحات التي قدمها الاتحاد الروسي، وعلى تمديد العمل بالمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وعلى إحراز تقدم في تخفيض ترسانتها النووية إلى حد كبير. هذه هي الخطوات العملية التي يجب أن تتخذها الولايات المتحدة لأجل تهيئة الظروف اللازمة لمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في المستقبل، وهي خطوات تتوافق مع توافق الآراء العريق في المجتمع الدولي ومع تطلعاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين الموقر. يود ممثل اليابان الموقر بدوره ممارسة حق الرد. تفضل.

السيد ناكاي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. لا نود إضاعة ما لمؤتمر نزع السلاح من وقت ثمين في مناقشة مسائل غير نزع السلاح الذي هو من صميم اختصاصه. لكن وبعد اتهامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي لا معنى لها ولا أساس على الإطلاق، نجد أنفسنا مضطرين إلى ممارسة حقنا في الرد.

والرسالة الموجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والواردة في البيان الذي ألقيناه خلال الجزء الرفيع المستوى، بسيطة للغاية: إننا نطالبها باحترام ما قطعته على نفسها بشأن نزع السلاح النووي، وهو التخلي عما طورته من الأسلحة النووية في تحدٍّ لثلاثة من قرارات مجلس الأمن.

واتهام اليابان بأنها تتسلح من جديد لضمان هيمنتها العسكرية على آسيا مجرد ترهات، ولا يستحق الرد عليه في هذا المؤتمر. ولما كان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أشار إلى برنامجنا الفضائي، فإنني أود بإيجاز توضيح الغرض من الوحدة الفضائية التي أنشئت مؤخراً في قوات الدفاع الجوي وهو زيادة معرفتنا بما يدور في الفضاء. وهذا الأمر يتماشى والهدف من برنامجنا الفضائي وهو تعزيز استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتحقيق الاستقرار. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لممثل اليابان الموقر. والممثلة التالية التي طلبت حق الرد هي ممثلة الاتحاد الروسي الموقرة.

السيدة كوزنيتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): سيدي الرئيس، ذكر العديد من المتكلمات والمتكلمين روسيا هذا الصباح. ووفدي يحتفظ بحقه في الرد في جلسات لاحقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الاتحاد الروسي الموقرة. الوفد التالي على قائمتي الذي يرغب في ممارسة حقه في الرد هو سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تفضل.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. في الماضي، ادعى ممثلو اليابان أنهم لا يأتون على ذكر بلدي إلا عندما يتعلق الأمر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والسؤال المطروح، والذي طرحه وفدي من قبل، هو عن السبب وراء عدم طرح المسألة النووية إلا عندما يتعلق الأمر بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلو لم يكن هناك تهديد نووي مستمر من بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لما كنا في حاجة إلى تطوير رادع نووي.

وكما تعلمون، بلدي من أصغر البلدان في منطقتنا، ولا حاجة لنا بمثل هذه الأشياء. فنحن بدورنا إنما نسعى إلى تسخير كل جهودنا لتنمية اقتصادنا الوطني. لكن الحالة هذه لا تسمح لنا بذلك. أما اليابان، فهي بلد هُزم في الحرب العالمية الثانية، وليس له الحق من ثم في أن يكون له جيش نظامي. فلماذا إذن يزايدون ميزانية الدفاع؟ ولماذا يحاولون تسليح البلد من جديد؟ وكما ذكرت، تستخدم اليابان ما يسمى تهديداً من بلدي ذريعةً للتعجيل بإعادة تسليح نفسها. لقد جلبت اليابان إلى البلدان الآسيوية معاناة كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية؛ وأي محاولة لإعادة تسليح ذاك البلد، كما قلت، تشكل من ثم تهديداً كبيراً للسلم والأمن في المنطقة، يثير الخوف والقلق بين جميع البلدان الآسيوية. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأرى أن ممثل اليابان الموقر يرغب في ممارسة حقه في الرد.

السيد ناكاي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، سنوجز القول بما إيجاز. إن أي شيء يتعلق بالحرب العالمية الثانية لا محل له بتاتاً من مناقشات مؤتمر نزع السلاح. فنحن هنا لمناقشة صلب الموضوع وهو نزع السلاح. وفضلاً عن ذلك، نود تذكير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها التزمت بنزع سلاحها النووي. ونطلب بإليها الوفاء بالتزامها هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان الموقر. طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر الكلمة لكي يمارس حقه في الرد.

السيد أزاوي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أخذت الكلمة لممارسة حقنا في الرد على التعليقات التي أدلت بها ممثلة الولايات المتحدة هذا الصباح حيث كررت ادعاءات سخيفة على إيران، ووعظت بلدي بأن يكون بلداً "يحترم القواعد". غير أنه ينبغي لنا أن نضع في الاعتبار من يتحدث عن "القواعد" وعن البلدان "التي تحترم القواعد". فهل يملك نظام لا يعير أي اعتبار أو احترام لأي من القواعد والمعايير الدولية أي مصداقية أخلاقية تخوله الحديث عن سلوك الآخرين؟ وهل تملك إدارة متهورة ذات باع طويل في انتهاك التزاماتها الدولية والمتعددة الأطراف أي صلاحية للحديث عن إيران وهي صاحبة سجل حافل بالأدلة على الوفاء بالتزاماتها الدولية؟ وهل يستند نظام الولايات المتحدة - الذي انتهك بكل وقاحة قرار مجلس الأمن 2231 (2015) - إلى أي أساس قانوني أو أخلاقي في انتقاد إيران لأنها اتخذت تدابير تصحيحية، وفقاً للشروط المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، بغية تدارك الخلل الذي ترتب على فعلة الولايات المتحدة الانفرادية وغير القانونية؟

يجب مساءلة نظام الولايات المتحدة عن أفعاله واستفزازاته المتهورة وغير المسؤولة وغير المشروعة، التي هي السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار والعنف في غرب آسيا. فيجب على الولايات المتحدة أن تعلم أنه لا يحق لها إملاء القواعد بينما تستمر هي في التصرف بشكل منافي للقواعد والأخلاق. ويجب على الولايات المتحدة الاعتراف بأن العالم بأسره قد سئم غطرستها ونفاقها وشعورها بالأحقية. ومن المنكرات أيضاً أن وقاحة الولايات المتحدة قد بلغت حداً جعلها تفترض أنها قادرة على خداع العالم بأسره وحمله على تصديق هراء ادعاءاتها السخيفة على أمم أخرى. ومن الأفضل لها العودة إلى سلوك يتقيد بالقواعد وإلى التحضر في المعاملة، عوض إصرارها الهوسي على المضي في أحداثيتها الخطيرة وغير المسؤولة.

سيدي الرئيس، في هذه الظروف، يصبح الحديث عن مفاوضات جديدة مهزلةً وتصرفاً يعتريه النفاق، لا وزن له ولا مصداقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر. طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة ممارسة الحق في الرد.

السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أعذر، سيدي الرئيس، على تناول الكلمة مرة أخرى. وأود الإدلاء بملاحظة بعينها دون سواها. تقف الولايات المتحدة إلى جانب زميلاتنا وزملائنا اليابانيين، وأحث زميلنا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانتباه إلى تحذيري السابق. فمن الأفضل التمسك بالحقائق والاعتراف بالحالة الأمنية كما هي عليه اليوم، وليس كما يتذكرون أنها كانت عليه قبل 60 عاماً. فهذا غير مفيد لأي شخص في هذه القاعة.

أما بالنسبة لإيران، فإن وفدي لن ينزل إلى مستوى تشريف هذه المداخلة السخيفة بالتعليق عليها. فملاحظات ممثل إيران لا تعدو كونها دليلاً آخر على مدى العزلة التي تعيشها إيران فيما يتعلق بجميع هذه المسائل. شكراً، سيدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة. أرى أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر قرر ممارسة حقه في الرد.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. العلاقة بين بلدي واليابان ليست علاقة طبيعية. فهي علاقة بين الضحية والمعتدي. لقد استعمرت اليابان بلدي لأكثر من 36 عاماً. ولم تفرض اليابان معاناة شديدة على شعب بلدي فحسب، بل فرضتها أيضاً على شعوب بلدان أخرى في آسيا، وهي تحاول حالياً التسلح من جديد؛ ويثير هذا الأمر قلقاً بالغاً لدى بلدي والبلدان الأخرى في منطقتنا. فإذا كانت اليابان ترغب في التسلح من جديد، عليها إيجاد عذر آخر لا علاقة له بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذا كانت اليابان ترغب بالفعل في تطبيع علاقاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فينبغي لها الاعتذار عما فعلته ببلدي ودفع تعويضات عن ذلك.

أما فيما يتعلق بملاحظات الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشرت إلى أحداث وقعت قبل 75 عاماً لأن اليابان تستخدمنا ذريعة لتسليح نفسها من جديد. وفي جلسة سابقة، كانت دهشتي كبيرة عندما طلبت ممثلة الولايات المتحدة إليّ توضيح مصطلح "السياسة العدائية". فاللغة الإنكليزية هي لغة أمريكا الرسمية. وهي ليست لغتي الأم بل لغتي الثانية. وأعتقد أنها تدرك أنني كنت أشير إلى السياسة العدائية التي تنهجها الولايات المتحدة، لذلك لا أعرف سبب طلبها هذا. لربما كانت تستهزئ بي. وإذا ما اختارت الولايات المتحدة تأييد اليابان، فعليها أن تعرف نوع الأحداث التي شهدتها شبه الجزيرة الكورية، وأن تفهم أن اليابان تسعى إلى استخدامنا ذريعةً لتسليح نفسها من جديد. شكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك؛ وبهذا يكون عملنا لهذا الصباح قد انتهى إذن. أود الإشارة إلى أن الجلسة القادمة لمؤتمر نزع السلاح ستُعقد يوم الخميس 27 شباط/فبراير 2020، الساعة 10/00. وأعلن رفع الجلسة.

مُنعت الجلسة الساعة 11/30.